الأمم المتحدة
S/2020/334
مجلس الأمن
Distr.: General
27 April 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 27 نيسان/أبريل 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه بيانا أصدرته حكومة اليمن يوم الأحد 26 نيسان/أبريل 2020 بشأن استمرار التمرد المسلح لما يسمى بالمجلس الانتقالي الجنوبي في العاصمة المؤقتة عدن (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) عبد الله علي فضل **السعدي**
السفير
الممثل الدائم

300420 280420 20-06102 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 27 نيسان/أبريل 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

بيان صادر عن حكومة اليمن بشأن استمرار التمرد المسلح لما يسمى بالمجلس الانتقالي الجنوبي في العاصمة المؤقتة عدن

26 نيسان/أبريل 2020

يقوّض ما يسمى بالمجلس الانتقالي الجنوبي، بإعلانه ما أَطلق عليه اسم "الإدارة الذاتية للجنوب"، جميع الجهود التي بذلت على مدى أشهر لتنفيذ اتفاق الرياض. ويشكل هذا الإعلان تمرداً علنياً على الحكومة الشرعية، ورفضاً واضحاً لاتفاق الرياض، واستمراراً لتمرد آب/أغسطس 2019 المسلح على الدولة، وكذلك محاولة للتهرب من تداعيات الفشل في تقديم أي شيء لمواطني عدن الذين لا يزالون يعانون من الأزمات والافتقار إلى الخدمات بعد الاستيلاء على مؤسسات الدولة وتعطيلها بشكل كامل ومنع الحكومة من أداء واجباتها.

وتعاملت الحكومة بمسؤولية كاملة مع تداعيات تمرد آب/أغسطس، واستجابت بشكل إيجابي لجهود الدول الشقيقة لاحتواء تداعيات التمرد ممهدة الطريق لعقد اتفاق الرياض، الذي سعت الحكومة إلى تنفيذه بمسؤولية، واضطلعت بواجباتها في إطاره على الرغم من التعنت الواضح لما يسمى بالمجلس الانتقالي الجنوبي الذي تجلى بعرقلة عمل الحكومة ومنعها من أداء واجباتها. ونفذت الحكومة جميع الأحكام المطلوبة في الجانب العسكري والأمني من الاتفاق وفقاً لمصفوفة التنفيذ المتفق عليها، التي تمرد عليها المجلس الانتقالي الجنوبي باستخدام القوة العسكرية لمنع القوات الحكومية من تنفيذ الاتفاق، بالإضافة إلى الحملات الإعلامية التي تحرض ضد الدولة، والدول الشقيقة واتفاق الرياض.

وتحمل الحكومة ما يسمى بالمجلس الانتقالي الجنوبي وقادته المسؤولية الكاملة عن عدم تنفيذ أحكام اتفاق الرياض مما أدى إلى الانقلاب الكامل على مؤسسات الدولة في العاصمة المؤقتة عدن، وتؤكد قدرة أبطال وقيادة الجيش الوطني الباسل على الدفاع عن وحدة اليمن وأمانه وسيادته وسلامة أراضيه وعلى حمايته من أي مخططات تهدف إلى تقويض وتجزئة البلد تحت شعارات كاذبة وذرائع واهية.

وتجدد الحكومة دعوتها الموجهة إلى الدول الشقيقة في التحالف لدعم الشرعية إلى تحمل مسؤولياتها التاريخية تجاه وحدة الجمهورية اليمنية وسلامة أراضيها، ودعم الحكومة اليمنية والشعب اليمني في حماية اليمن والحفاظ عليه من أي مخططات أو مشاريع تخريبية.

وتدعو الحكومة أيضا المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى إدانة هذا الانقلاب على الدولة ومؤسساتها ودعم الحكومة الشرعية، لتتمكن من تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تؤكد وحدة الجمهورية اليمنية وسيادتها وسلامة أراضيها.

وتحيي الحكومة حالة التوافق الوطني التي أظهرتها جميع المحافظات، ولا سيما السلطات المحلية في المحافظات الجنوبية، وجميع الأحزاب والفصائل السياسية وجميع أفراد الشعب اليمني في مختلف المحافظات، الذين أكدوا رفضهم لهذه الخطوات المتهورة. وتؤكد الحكومة أنها ستظل وفية لشعبها وأنها لن تدّخر جهدا لضمان استمرارية الخدمات والحفاظ على سلامة وأمن المواطنين والتصدي للتمرد.